



## جودة اتخاذ القرار التربوي وتنزيله في ضوء رهانات الرؤية الاستراتيجية "مراجعة منهاج مادة التربية الإسلامية نموذجاً"

## دراسات وأبحاث

د. ربيع حمو - باحث في قضايا التربية والتكوين

جعلت الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 من مبادئها " نهج حكمة ناجعة في تصور الإصلاح، وريادته وتدبير تنفيذه، وتوفير مستلزمات تحقيق أهدافه، وتتبع إنجازها"<sup>1</sup>؛ وبهذا المبدأ تكون قد مارست نقدا صريحا لوضع سابق غابت فيه معايير الحكامة في اتخاذ القرار وتدبير تنفيذه.

ولما كان من أهم القرارات المتخذة على مستوى المناهج التعليمية بعد اعتماد الرؤية الاستراتيجية: "مراجعة منهاج مادة التربية الإسلامية" من السنة أولى ابتدائي إلى السنة الثانية باكوريا؛ وجب على مختلف الباحثين أن يتبعوا هذا القرار ومختلف إجراءات تدبيره بعلمية وموضوعية بعيدا عن مختلف التحيزات.

وإذا كانت " سيروية اتخاذ القرار، في مجال السياسة التربوية، تتمثل منهجيا في المراحل المتعاقبة: تحديد القضية، وضع السياسات، اختيار الاستراتيجيات، الإجراءات المتخذة والنتائج التي يتعين تقويمها... كما تكشف هاته السيروية عن عقلانية متعددة الأبعاد"<sup>2</sup>. سيسعى هذا المقال إلى تتبع مختلف مراحل هذا القرار وتنفيذه إلى حدود بداية شهر أكتوبر 2016، من خلال تحليل مختلف دوافع القرار وتقويم مستويات تدبير القرار وتنفيذه من خلال معايير الحكامة والجودة التي أرستها الرؤية الاستراتيجية ومرجعياتها.

أولا: كرونولوجيا إصدار القرار ومختلف تدبيراته

### 1. بلاغ القصر الملكي حول التربية الدينية؛

صدر بتاريخ 6 فبراير 2016 بلاغ للقصر الملكي عقب انعقاد المجلس الوزاري بمدينة العيون والذي قدم فيها الملك تعليماته لكل من وزيريه في التربية الوطنية والتكوين المهني والأوقاف والشؤون الإسلامية "بضرورة مراجعة مناهج وبرامج مقررات تدريس التربية الدينية، سواء في المدرسة العمومية أم التعليم الخاص، أم في

<sup>1</sup> - من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030، ص: 8.

<sup>2</sup> - محمد السوالي، السياسات التربوية: الأسس والتدبير، ص: 44.

مؤسسات التعليم العتيق، في اتجاه إعطاء أهمية أكبر للتربية على القيم الإسلامية السمحة، وفي صلبها المذهب السني المالكي الداعية إلى الوسطية والاعتدال، وإلى التسامح والتعايش مع مختلف الثقافات والحضارات الإنسانية".

كما شددت التعليمات "على أن تركز هذه البرامج والمناهج التعليمية على القيم الأصيلة للشعب المغربي، وعلى عاداته وتقاليده العريقة، القائمة على التشبث بمقومات الهوية الوطنية الموحدة، الغنية بتعدد مكوناتها، وعلى التفاعل الإيجابي والانفتاح على مجتمع المعرفة وعلى مستجدات العصر"<sup>3</sup>. ويسجل أن البلاغ لم يحدد زمنا معيناً لإدخال المراجعات المطلوبة ولا المنهجية التي يجب اعتمادها، ولكنه قدم معايير هاته المراجعة وهي:

— التركيز على التربية على القيم الإسلامية السمحة، وفي صلبها المذهب السني المالكي الداعية إلى الوسطية والاعتدال، وإلى التسامح والتعايش مع مختلف الثقافات والحضارات الإنسانية؛

— التشبث بمقومات الهوية الوطنية الموحدة، الغنية بتعدد مكوناتها؛

— التفاعل الإيجابي والانفتاح على مجتمع المعرفة وعلى مستجدات العصر.

ويبدو أن تدخلا من هذا المستوى في المناهج التعليمية يقتضي أن يصدر عن دراسة للمناهج الحالية أو على الأقل أن تقوم الجهات المكلفة بالتعديل بدراسة علمية تشخيصية للمناهج الحالية للتربية الإسلامية والتعليم الشرعي لتحديد مكامن الخلل ومواطن التدخل اللازمة؛ وبالرغم من أن وسائل الإعلام تداولت خبر تشكيل المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي للجنة تعنى بتلك الدراسة التشخيصية إلا أنه لم يصدر أي بلاغ ولا دراسة عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي<sup>4</sup>.

## 2. تشكيل لجنة لمراجعة منهاج مادة « التربية الدينية »:

تشكلت مباشرة بعد بلاغ القصر الملكي لجنة تحت إشراف وزارتي الأوقاف والشؤون الإسلامية والتربية الوطنية والتكوين المهني لإعداد مراجعة منهاج مادة « التربية الدينية »؛ وتكونت من ثمانية أعضاء منهم مفتشون للتعليم الثانوي التأهيلي، ومفتش التعليم الابتدائي وأساتذة للتعليم العالي بدار الحديث الحسنية ومكونون بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وأستاذة لمادة التربية الإسلامية.

<sup>3</sup>- بلاغ القصر الملكي حول المجلس الوزاري بمدينة العيون بتاريخ: 26 ربيع الثاني 1437 هـ، الموافق 6 فبراير 2016 م.

<sup>4</sup>- باعتبار المجلس الأعلى للتربية والتكوين هيئة استشارية لها ميزانية من المال العام، ووظيفتها تقديم الاستشارة في مجال تخصصها.

وقد اشتغلت هاته اللجنة بسرية تامة لحوالي أربعة أشهر، فلم يعرف أعضاؤها إلا عند عرض المنهاج الجديد أمام دور النشر والمؤلفين يوم 11 يونيو 2016.

ويشار إلى أنه خلال فترة اشتغال اللجنة عرفت الساحة السياسية والتعليمية نقاشا حول ضرورة المراجعة وتحديد مكان التدخل اللازمة، فعقدت عدة ندوات وأيام دراسية في الموضوع<sup>5</sup>.

### 3. لقاءات مديرية المناهج مع دور النشر والمؤلفين:

بعدما عقدت مديرية المناهج لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني لقاء مع مديري دور النشر أطلعهم فيه على قرار مراجعة منهاج مادة التربية الإسلامية بجميع المستويات، دعتهم إلى إخبار فرق تأليف الكتب المعتمدة والمصادق عليها في مادة التربية الإسلامية من أجل تقديم المنهاج المراجع إليهم.

في يوم 11 يونيو عرض أمام فرق التأليف منهاج التعليم الابتدائي، ويوم 16 يونيو عرض منهاج الثانوي الإعدادي، وفي 3 يوليوز تم تقديم منهاج الثانوي التأهيلي. وقد طلب إليهم تقديم الكتب جاهزة من أجل المصادقة يوم 15 يوليوز بالنسبة للابتدائي والثانوي الإعدادي؛ مما جعل فرق التأليف أمام تحدٍّ حقيقي وهو إنجاز كتب مدرسية بكامل مكوناتها - العلمية والفنية - خلال شهر أو أقل. وقد فتحت الوزارة إمكانية إضافة بعض العناصر لفرق التأليف<sup>6</sup>.

### 4. التراجع عن تسمية المادة «بالتربية الدينية»:

اعتمدت وزارة التربية الوطنية في منهاج المادة الجديد الذي قدم لدور النشر والمؤلفين مصطلح: "التربية الدينية"، وهو ما أدى إلى التشكيك في مقاصد هاته المراجعة التي أدت إلى تغيير اسم المادة الذي تؤيده مرجعيات قوية مثل الكتاب الأبيض ومراسيم وقرارات وزارية. وقد كان لتغيير التسمية آثار وخيمة دفعت الرأي العام إلى أخذ حكم مسبق عن التغيير مما حرك الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية وغيرها من المنابر؛ وهذا التشويش قد حذرنا منه مباشرة بعد بلاغ القصر الملكي في مقال منشور بتاريخ 29 فبراير 2016 أورد عدة اعتراضات على مصطلح "التربية الدينية من أهمها:

— "أن مفهوم التربية الدينية يحمل مضمونا يختزن إبهاما وغموضا من حيث الدلالة بخلاف مفهوم التربية الإسلامية؛

<sup>5</sup> - يوم دراسي من تنظيم المركز الدولي للأبحاث والدراسات التربوية والعلمية بشراكة مع الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالقنيطرة يوم 15 أبريل 2016.

<sup>6</sup> - يلاحظ أن عددا قليلا من المؤلفين الجدد انضافوا إلى فرق التأليف.

— أن إدماج المواد الشرعية المُدرّسة في التعليم الأصيل والتعليم العتيق ضمن الدعوة إلى مراجعة مناهج "التربية الدينية" لا يستقيم منهجياً لأنها مواد ذات طبيعة علمية تعليمية بالأساس؛

— يؤكد الخطاب الرسمي على أنه يسعى إلى تكريس المقاربة التشاركية منذ اعتماد وثيقة الميثاق الوطني للتربية والتكوين، فكيف يستقيم تبديل تسمية مادة دراسية لها خصوصية كبيرة، في غياب نقاش وإجماع وطني<sup>7</sup>.

لذلك اقترحنا حينذاك أن يتم الحديث عن مادة التربية الإسلامية في قطب التعليم العام، والمواد الشرعية في كل من قطب التعليم الأصيل والتعليم العتيق دفعا لما يمكن أن يجر إليه مصطلح "التربية الدينية" من نقاش وصراع وتناقضات قد تُشوش على الدعوة إلى التطوير بما يخدم المجتمع ويستجيب لمختلف التحديات الراهنة.

وبالرغم من التنبيه إلى ما سيؤول إليه ذلك التداول في بداية الأمر فقد أصر صاحب القرار التربوي على اعتماد المصطلح، وهو ما سيولد رد فعل قوية وفقدان الثقة في مصداقية المراجعة، وسيمتد هذا التأثير إلى الفاعلين التربويين من مفتشين وأساتذة؛ كما ستفتح عارضة دولية ضد اعتماد "التربية الدينية".

وفي الأخير أدرك صاحب القرار التربوي خطورة ما أقدم عليه فصرح الناطق الرسمي باسم الحكومة ليؤكد، عقب المجلس الحكومي اليوم الخميس 30 يونيو 2016، عدم اعتماد أي تغيير في اسم مادة التربية الإسلامية، وبعدها ستراسل مديرية المناهج للوزارة دور النشر والمؤلفين لتعلمهم بأن تسمية المادة المعتمد هو "التربية الإسلامية" وليس "التربية الدينية".

##### 5. تقويم الكتب المدرسية والمصادقة عليها:

أدرك صاحب القرار التربوي أن الكتب المدرسية التي ستصدر ستكون محط فحص ونقد من مختلف المتابعين، لذلك عملت على التدقيق في عملية المراجعة بالرغم من ضعف الوثائق المقدمة للمؤلفين، فبعد تقديم الكتب الدراسية الخاصة بالتعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي في 15 يوليوز، قامت الوزارة بثلاث مراجعات:

المراجعة الأولى: قدمت لفرق التأليف بتاريخ: 28 يوليوز 2016

المراجعة الثانية: قدمت بتاريخ: 5 غشت على أن تقدم المراجعة المطلوبة قبل يوم 24 غشت 2016

<sup>7</sup> ربيع حمو، الدعوة إلى مراجعة مناهج مادة التربية الإسلامية: منطلقات، وملاحظات، واقتراحات؛ هسبريس، جريدة إلكترونية،

<http://www.hespress.com/opinions/296763.html>

المراجعة الثالثة: قدمت بتاريخ: 28 يوليوز 2016، وقد تضمنت المصادقة على الكتب شريطة إدخال التعديلات الأخيرة.

ومن خلال الاطلاع على نماذج من تقارير مراجعة الكتب المدرسية فإن اللجنة المكلفة قد اعتمدت خمسة معايير في تقويم الكتب المدرسية المقدمة:

المعيار المنهجي - المعيار العلمي - المعيار السيكوبيداغوجي - المعيار المنهجي - المعيار القيمي.

أما صدور الكتب المدرسية فلم ينطلق بالنسبة للتعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي إلا في الأسبوع الأخير من شتنبر، أما كتب التعليم الثانوي التأهيلي فلا زال صدورها متأخرا لتأخر انطلاق عملية التأليف وما يستتبعها من مسطرة التقويم والمصادقة<sup>8</sup>.

ثانيا: تقويم قرار مراجعة منهاج التربية الإسلامية في ضوء مرجعيات الرؤية الاستراتيجية

لقد ارتكزت الرؤية الاستراتيجية على مرجعيات عليا موجهة، وأخرى للعمل، كما استندت إلى مبادئ ومقومات سنتخذها معايير لتقويم قرار مراجعة منهاج مادة التربية الإسلامية، ومن تلك المرجعيات<sup>9</sup>:

- الميثاق الوطني للتربية والتكوين ودعاماته؛
- التقرير التحليلي لتطبيق الميثاق والذي أنجزته هيئة التقويم التابعة للمجلس الأعلى للتعليم؛
- أما المقومات والمبادئ فاخترنا منها<sup>10</sup>:
- ترسيخ المقاربة التشاركية في بلورة الإصلاح وتملك أهدافه ومضامينه، وأيضا في سيورة تطبيقه؛
- نهج حكمة ناجعة في تصور الإصلاح وريادته وتدير تنفيذه وتوفير مستلزمات تحقيق أهدافه وتبعية إنجازاته
- التتبع اليقظ والتقييم المنتظم، الداخلي والخارجي، لمسار تطبيق الإصلاح وإنجازاته، من أجل القيام بالاستدراكات الضرورية في أوانها، والتحسين المستمر لنتائج التغيير المنشود.
- أما تقويم هذا القرار فسينتظم في أربعة محاور:
- مراجعة منهاج أم منهاج جديد؟
- منهجية اتخاذ القرار
- تأليف الكتب المدرسية

<sup>8</sup> تم إصدارها في شهر نونبر.

<sup>9</sup> الرؤية الاستراتيجية، ص: 7.

<sup>10</sup> الرؤية الاستراتيجية، ص: 8.

## ملاحظات على مستوى الهندسة المنهجية.

## 1. مراجعة منهج أم منهج جيد؟

لقد اعتبر هذا القرار مراجعةً لمنهج المادة وهذا ما تم اعتماده، ولكن واقع الحال عند دراسة المنهج المعدل نجده منهجا جديدا مميّزا للسابق على:

مستوى فلسفة المنهج: يتأسس المنهج السابق في السلك الابتدائي على نظام المكونات (القرآن الكريم - العقيدة والعبادات - الآداب الإسلامية - الحديث النبوي - السيرة النبوية)؛ وفي الثانوي الإعدادي على نظام الوحدات ودعاماتها، وفي الثانوي التأهيلي على نظام الوحدات التي تتكون من دروس نظرية وتطبيقية وأنشطة؛ أما المنهج الجديد فقد تجاوز القطاعات الموجودة في المادة بين مختلف أسلاكها، فتم اعتماد فلسفة موحدة من السنة أولى ابتدائي إلى السنة ثمانية باكوريا. وبهذا يكون المنهج الجديد تجاوز الانفصام وعدم الانسجام الذي كان حاصلا في المادة نفسها بين مختلف الأسلاك.

مستوى مفردات البرنامج الدراسي: لقد طرأ تغيير كبير جدا على دروس برنامج المادة بمختلف المستويات، مما يجعلنا نخلص إلى أننا إزاء منهج جديد برؤية ومفردات جديدة.

إن التلبس الذي تم في تسمية القرار ب"المراجعة" يضرب مبدأ الثقة التي كان أولى بصانع السياسة التربوية أن يحرص عليها خصوصا في مادة تنتمي إلى حقل يرتبط بهوية المجتمع. وإذا كان الميثاق قد أقر مبدأ "المنافسة الشفافة بين المؤلفين والمبدعين والناشرين، على أساس دفاتر تحملات دقيقة مع اعتماد مبدأ تعددية المراجع ووسائل الدعم المدرسي"<sup>11</sup>، فإن عملية المراجعة هاته ضربت هذا المبدأ حين حصرت عملية التأليف في الكتب المصادق عليها سابقا والتي تشكلت فرق تأليفها منذ أكثر من عقد، مما سيحرم المادة من طاقات شابة ومؤلفين مبدعين جدد.

إن صيغة تنفيذ قرار المراجعة المتخذ قد ضرب في العمق القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.225 بتاريخ 2 ربيع الأول 1421 (05 يونيو 2000)، كما يتناقض مع المادة 43 من دفتر التحملات الإطار (2003) والذي ينص على أنه بانقضاء 3 سنوات تنتهي صلاحية الكتب المدرسية المصادق عليها من طرف وزارة التربية الوطنية.

## 2. منهجية اتخاذ القرار:

<sup>11</sup> الميثاق الوطني للتربية والتكوين، المادة 108 من الدعامة السابعة.

تقتضي العلمية أن يسبق عملية المراجعة بدءاً عملية تشخيص دقيقة لواقع منهاج مادة التربية الإسلامية على الأقل في ضوء المعايير المحددة في دعوة المراجعة، ولكن لحدود اللحظة الراهنة لا نجد أي دراسة تقويمية رسمية للوزارة أو المجلس الأعلى للتربية والتكوين أو غيره من المؤسسات مما يسائل مرتكزات المراجعة ومقاصدها الأصلية، لأن هاته الضبابية تؤثر في مصداقية القرار التربوي وعلميته.

وإذا كانت الرؤية الاستراتيجية أكدت على ضرورة اعتماد المقاربة التشاركية بما تضمن تعبئة جهود مختلف الفاعلين والشركاء في الانخراط بثقة في مشاريع الإصلاح، فإن قرار المراجعة بمختلف مستوياته غيب مختلف الشركاء والفاعلين. ألم يكن الأحرى إشراك مختلف الشركاء من جمعيات مهنية وآباء وأولياء أمور التلاميذ في هذا الورش؟ أين رأي الفاعلين التربويين من مفتشين وأساتذة والذين لديهم تفاعل يومي مع تلك المناهج لاستشارتهم في تحديد مكان الخل ومواطن التدخل اللازمة؟ ألم يكن لقاء الوزارة مع المفتشين ونخبة من أساتذة المادة لإطلاعهم على المنهاج والتعريف به ذي أولوية وأسبقية على اللقاء مع الناشرين و فرق التأليف؟

إن غياب تواصل الوزارة مع الفاعلين والشركاء خلال أشهر جعل تمثيلات سلبية تسود حول طبيعة هذا المنهاج ومقاصده مع شح المعلومة التي جعل دستور 2011 الحصول عليها حقا مشاعا؛ وهو ما سيؤثر على التفاعل الإيجابي مع محاسن هذا المنهاج ومفرداته؛ بل سيؤدي انعدام الثقة إلى صدور كثير من الشائعات جعلت الوزارة مضطرة لإصدار بلاغات تكذيبية.

### 3. تأليف الكتب المدرسية:

إن تحليل الوثائق التي قدمت لدور النشر و فرق تأليف كتب التربية الإسلامية المراجعة نجدها بالإضافة لملاحق دفتر التحملات لم تقدم لهم إلا وثيقة منهاج المادة والذي تضمن العناصر الآتية:

عناصر وثيقة منهاج التعليم الابتدائي	عناصر وثيقة منهاج التعليم الثانوي
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعريف التربية الإسلامية</li> <li>- مقاصد التربية الإسلامية</li> <li>- القيم المركزية النازمة لمنهاج التربية الإسلامية</li> <li>- الأهداف العامة للتربية الإسلامية بالتعليم الابتدائي</li> <li>- المبادئ الموجهة لمنهاج التربية الإسلامية بالتعليم الابتدائي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- منطلقات مراجعة وتدقيق منهاج التربية الإسلامية بالتعليم الثانوي</li> <li>- مواصفات المتعلم بالتعليم الثانوي</li> <li>- مرجعيات وأسس بناء منهاج التربية الإسلامية</li> <li>- المفاهيم الأساسية للتربية الإسلامية: التعريف-المقاصد-القيم-المدخل-الأهداف العامة</li> </ul>

<ul style="list-style-type: none"> <li>– التنظيم البيداغوجي العام لمادة التربية الإسلامية</li> <li>– مداخل البرنامج الدراسي للتربية الإسلامية: الأهداف والتوجيهات</li> <li>– الكفايات الخاصة للتربية الإسلامية<sup>12</sup></li> <li>– مفردات البرنامج الدراسي والأهداف التعليمية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>– التربية الإسلامية بالثانوي الإعدادي: الكفايات-الغلاف الزمني-المفردات</li> <li>– التربية الإسلامية بالثانوي الإعدادي: الكفايات-الغلاف الزمني-المفردات.</li> </ul>
---	---

إن الوثيقة المقدمة للمؤلفين قد حاولت رأب بعض التصدعات في المادة ومنها تحديد مفهوم مادة التربية الإسلامية توحيداً للتمثيلات الرائجة حول المادة والتي لها تأثير كبير على تدريسيتها، كما أنها حددت القيم الناظمة لمنهاج المادة؛ ولكن تقويم هاته الوثيقة باعتبارها الموجه الأساس لتأليف الكتب المدرسية ينبغي أن يستحضر خلاصات المرحلة السابقة وخصوصاً مختلف العوائق التي جعلت الكتب المدرسية الحالية في مختلف المواد لا ترقى إلى مستوى الجودة المطلوبين حتى يكون قرار المراجعة حقاً قد انخرط في زمن تربوي جديد مؤطر بـ "رؤية استراتيجية واضحة" و "حكمة ناجعة" جعلتها وثيقة المنهاج الجديد للمادة منطلقاً لها؛ ولهذا سيقف البحث عند مختلف تلك العوائق التي رصدتها التقرير التحليلي حول تطبيق الميثاق لنرى مدى تجاوز المراجعة الحالية لها، وسيستعرض المقال تلك العوائق ليرصد حدود استثمارها في إنتاج الكتب المدرسية الحالية.

### العائق الأول: ضعف الوثائق المؤطرة لعملية التأليف

جاء في التقرير التحليلي لتطبيق الميثاق: "لا يتضمن كل من الكتاب الأبيض ودفتر التحملات النوعية، على المستوى المرجعي، أي تعريف محدد ومنظم للمفاهيم الأساسية المستعملة، ولا أي تفسير للمقاربات البيداغوجية والديداكتيكية المقترنة بها، مما يجعل مهمة مؤلفي الكتب المدرسية صعبة. زيادة على كون هؤلاء المؤلفين لا يتوفرون على نظام مرجعي عملي، يساعدهم على تصور أنشطة بيداغوجية متعلقة بالقيم"<sup>13</sup>.

لقد كان هذا التشخيص دقيقاً حيث كشف أن الوزارة لم تكن تُعدُّ من قَبْلُ في عمليات التأليف وثائق المنهاج بالجودة الكافية، كما رصد التقرير غياب تفسير محدد للمقاربات البيداغوجية والديداكتيكية المعتمدة حتى تشكل إطاراً موحها لفرق التأليف يمددهم بالمعايير الواجب اعتمادها. وإذا كانت التربية على القيم أحد مداخل الإصلاح التي اعتمدها الميثاق فما زالت المنظومة لا تمتلك تصوراً بيداغوجياً واضحاً لبناء القيم. إلى أي حد تجاوزت المراجعة الحالية تلك الاختلالات لا سيما أنها مراجعة ذات بعد قيمي بالأساس؟

<sup>12</sup> في الوثيقة التي قدمت للمؤلفين لم تتضمن الكفايات الخاصة للتربية الإسلامية بالتعليم الابتدائي، وتمت إضافتها في النسخة التي وضعت على موقع الوزارة بعد انتهاء عملية التأليف.

<sup>13</sup> - نفسه.



وهنا نلاحظ غياب ضوابط دقيقة فيما قُدِّمَ لفرق التأليف على مستوى المواصفات البيداغوجية والمقاربات الديدانكتيكية، باستثناء بعض المعالم الكبرى والتي استنسخ جلها من التوجيهات التربوية السابقة للمادة<sup>14</sup>. وإذا كان منهاج التعليم الابتدائي الجديد تضمن تفصيلاً مهماً بخصوص تحديد أهداف الدروس كما قدم بعض المعالم الديدانكتيكية في تدريس المداخل فإن ذلك نجده غائباً في منهاج الثانوي إذ قدمت الدروس دون أهداف ولا معالم ديدانكتيكية حول منهجية تدريس المداخل؛ وهذا الخلل سيظهر على الكتب المدرسية وما ستضمنه من تباين لعدم حصر أهداف الدروس والمفردات التفصيلية لكل درس؛ وسيضطر المركز الوطني للتقويم والامتحانات إلى إيجاد صيغة توفيقية في تحديد مفردات البرنامج الدراسي في الأطر المرجعية الخاصة بالمستويات الإشهادية.

إن عملية تأليف كتب التربية الإسلامية فيما يرتبط بإنتاج الوثائق المؤطرة لتأليف الكتب المدرسية لم ترق إلى المستوى المطلوب، بل لم تستفد الوزارة من خلاصات تقييماتها لمسار الكتاب المدرسي إذ جاء في كتيب للوزارة تحت عنوان "الكتاب المدرسي ومسار الإصلاح" الخلاصة الآتية: "إن التحليل الأولي للوضعية الحالية للجودة البيداغوجية للكتب المدرسية يجعلنا نفترض بأن هذه الوضعية قد تكون ناجمة عن كون: ... معايير الجودة البيداغوجية المتضمنة في دفاتر التحملات ليست كاملة وواضحة بالشكل الكافي بالنسبة لمجموع المؤلفين. ومن ثم، لا بد من إدماج معايير جودة أفضل وأشمل وتحديد فحواها بشكل أدق"<sup>15</sup>.

لقد ذكرت وثيقة المنهاج بأن المقاربة بالكفايات لا زالت مؤطرة لتدريسية المادة، وكان من إيجابية الوثيقة وإضافاتها النوعية التي غابت في ما سبقها من الوثائق أنها قدمت الكفاية الخاصة بكل مستوى دراسي<sup>16</sup>، لكن الإشكال الجوهرى أن الوثيقة لم تقدم تصوراً واضحاً لبناء الكفايات، ومن ذلك مثلاً: من المسلم به أن للوضعية المشكلة مركزية في بناء التعلّمات في ضوء المقاربة بالكفايات، لكن الوثيقة لم تحدد موطئها، هل وضعية مؤطرة لكل درس أم وضعية مؤطرة لدروس جميع المداخل المتتالية؟ كما غابت محطات الدمج التي ينبغي للمتعلم أن يدمج تعلماته في تقديم إنتاج يقوم من خلاله مدى قدرته على استدماج مكتسباته بشكل وظيفي، بل وجدنا أن المنهاج وضع الفرض الكتابي مباشرة بعد درس مدخل الحكمة، وكأن تلك الدروس جزر متفرقة لا رابط ولا تكامل بين مضامينها.

### العائق الثاني: غياب تكوين لفرق التأليف

<sup>14</sup> - يمكن عقد مقارنة مثلاً بين ما جاء في التوجيهات التربوية الخاصة بمادة التربية الإسلامية بالتعليم الثانوي الإعدادي، غشت 2009، ص: 7-9، وما جاء

في وثيقة منهاج التربية الإسلامية بسلكي التعليم الإعدادي والتأهيلي العمومي والخصوصي، يونيو 2016، ص: 4

<sup>15</sup> وزارة التربية الوطنية، الكتاب المدرسي: مسار الإصلاح، ص: 18.

<sup>16</sup> منهاج الابتدائي في صيغته التي قدمت لفرق التأليف لم تتضمن كفايات المادة الخاصة بكل مستوى دراسي.

رصد التقرير التحليلي لتطبيق الميثاق ضعف تكوين الوزارة لفرق التأليف من بين العوائق التي حالت دون تحقيق جودة للكتب الدراسية إذ " لم يسمح التكوين الذي أمنه قطاع التربية الوطنية لمؤلفي الكتب المدرسية بجعل هذه الأخيرة قابلة لإدماج التجديدات البيداغوجية وخصوصا تنمية الكفايات واستخدام تقنيات الإعلام والتواصل والتربية على القيم"<sup>17</sup>.

وخلال هاته المراجعة لم توفر الوزارة ولو حصة تكوين لفرق التأليف، وكان اللقاء الوحيد هو لقاء تواصلتي عرض فلسفة المنهاج وبعض مفرداته، مع العلم أن عددا من فرق التأليف قد بلغ سن التقاعد وابتعد عن المجال التربوي؛ وهذا يسائل الوزارة عن مدى توفرها على تصور واضح للكتب المدرسية يواكب المقاربات الحديثة في التأليف.

#### العائق الثالث: زمن تأليف الكتب الدراسية

لقد وقف المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، استنادا إلى تقرير مجلس المنافسة 2009 بخصوص الكتاب المدرسي، عند المدة الزمنية التي أنجزت فيها الكتب المدرسية سابقا: أربعة أشهر ونصف (مدة آخر إنتاج للكتب المدرسية كان خمسة أشهر وأربعة عشر يوما<sup>18</sup>)، وانتقدها انتقادا شديدا لعدم كفايتها لإنجاز منتج جيد فجاء فيه: "يظل الأجل المحدد في أربعة أشهر ونصف لتأليف الكتب المدرسية غير كاف، وهو بعيد عن الحد الأدنى المطلوب، أي ثمانية أشهر. ومن باب المقارنة، فإن هذا الأجل يتحدد في أربعة عشر شهرا بفرنسا"<sup>19</sup>.

بعدما سبق يتبين كيف أن تنفيذ قرار مراجعة منهاج مادة التربية الإسلامية لم يستفد من الاختلالات التي رصدت سابقا بخصوص زمن تأليف الكتب المدرسية بل ازداد الأمر سوءا عندما أنجزت الكتب في مدة شهر بينما الحد الأدنى وفق مرجعيات المنظومة التعليمية الوطنية: ثمانية أشهر.

#### العائق الرابع: تجريب المنهاج والكتب الدراسية

تقتضي المنهجية العلمية في بناء المناهج التعليمية واعتمادها تجريبيها من أجل الكشف عن عناصر الخلل التي يكشفها التجريب. ولذلك فإن تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي سجل: "بأن

<sup>17</sup> التقرير التحليلي: تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013، ص: 64.

<sup>18</sup> - مجلس المنافسة، رأي عدد 2009/5 الصادر بتاريخ 7 شتنبر 2009، ص: 22.

<sup>19</sup> - التقرير التحليلي، ص: 64.

الكتب المدرسية لم تخضع لأي تجريب قبل اعتمادها.<sup>20</sup>، ثم خُص إلى أن الإصلاح قد حرم من اختبارٍ كان سيكشف عن الاختلالات ويستدعي التصويب قبل تصميم البرامج الجديدة<sup>21</sup>.

إن اعتماد منهاج جديد لمادة التربية الإسلامية بفلسفة جديدة مختلفة عن سابقتها وتطبيقها في جميع الأسلاك والسنوات، يستلزم تجريبها لاكتشاف نجاعتها بدءاً في تحقيق الأهداف المتوخاة منه، ثم اكتشاف الثغرات التي ينبغي تجاوزها وتقويمها، ثم استكمال الوثائق المؤطرة للمنهاج وفق نتائج التجريب.

#### 4. ملاحظات على مستوى بناء منهاج مادة التربية الإسلامية:

##### — قطيعة في الهندسة المنهجية بين الابتدائي والثانوي:

عانى منهاج مادة التربية الإسلامية من القطائع التي كانت حاصلة على مستوى بنية المنهاج في كل سلك، إذ كان منهاج الابتدائي يتشكل من مكونات، بينما تكون منهاج الثانوي الإعدادي من وحدات ودعامات القرآنية أو الحديثية، أما وحدات الثانوي التأهيلي فكانت تتشكل من دروس تمر عبر ثلاث مراحل متكاملة: النظري – التطبيقي – الأنشطة. أما المنهاج الحالي فقد وَحَّدَ فلسفة بناء المنهاج على المستوى المعرفي والمضموني فقط، إذ جعل بناء تعلمات المادة تتشكل عبر خمسة مداخل متكاملة (التزكية: قرآن كريم، التزكية: عقيدة، الاقتداء، الاستجابة، القسط، الحكمة)، والمداخل ليست نمطاً ولا نوعاً من أنواع تنظيمات المنهاج بل هي مقارنة عمودية للمنهاج ترتبط أساساً بتصور خالص بالبنية الداخلية للمعرفة الشرعية؛ لكن على مستوى بناء المنهاج أفقياً فنجد المنهاج في الابتدائي يتكون من وحدات، بينما نجد الوحدات غائبة دون أي مسوغ أو فارق، فإذا كانت دروس المداخل في الابتدائي شكلت نسقاً اصطلاحاً عليه المنهاج بالوحدة، فما المانع من اعتماد نظام الوحدات في الثانوي بسلكيه أيضاً؟ ولماذا تركت دروس المنهاج رسالة لا رابط بينها على المستوى الأفقي مما قد ينشئ تمثلاً لدى المدرسين بانفصال دروس المداخل عن بعضها. في الوقت الذي كان من المنتظر تفعيل توصية الميثاق الواردة في الدعامة السابعة المرتبطة بمراجعة البرامج والمناهج والكتب المدرسية والتي تدعو إلى "وضع برامج تعتمد نظام الوحدات المجزوءة انطلاقاً من التعليم الثانوي" نجد منهاج مادة التربية الإسلامية يتقهر ليعتمد دروساً فقط.

##### — عدم استكمال وثائق المنهاج:

إن تعديل منهاج مادة دراسية يستتبع تعديل مختلف وثائق المنهاج المرتبطة بتدريسية هاته المادة، والتي لا يمكن للممارسة الصفية أن تكون في مستوى تطلعات واضعي المنهاج إلا بها، ومن تلك الوثائق:

<sup>20</sup> - نفسه، ص: 65.

<sup>21</sup> - تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ص: 63.

التوجهات التربوية الخاصة بالمادة والتي تقدم التوجهات الديداكتيكية المفسرة لفلسفة المنهاج على مستوى الممارسة الصفية، وغياب هاته الوثيقة في البداية سيجعل الأساتذة ينخرطون في اعتماد منهجيات للتدريس لا تخدم أهداف المنهاج، ويصعب بعد التطبع على تلك الممارسات تعديلها.

مرجعيات التقويم: يعد التقويم من أهم مكونات المنهاج الدراسي، وليس التقويم في ضوء المقاربة بالكفايات عملية منفصلة عن التدريس بل تقع في صلبه وتواكبه منذ التقويم التشخيصي إلى التقويم التكويني المواكب للعملية التعليمية التعلمية إلى التقويم الإجمالي، لذلك فإن الحاجة ماسة أثناء التدريس إلى الأخذ بعين الاعتبار معايير التقويم المرتبطة بالمرجعات المتوخاة من المنهاج؛ لذلك فلا يمكن للأستاذ أن يشرع في تدريس مادة في غياب المذكرات المؤطرة للتقويم في المادة<sup>22</sup> والإطار المرجعي للتقويم الخاص بالمستويات الإشهادية:

#### — المهارات المستهدفة وأوزانها؛

المفردات التفصيلية للمادة خصوصاً في المستويات الإشهادية؛

مجالات التقويم وأدواتها وأوزانها.

#### — ضعف تفسير التكامل والترابط بين دروس المداخل:

ومن الإشكالات الديداكتيكية المركزية هو ضعف وثيقة المنهاج في تفسير طبيعة التكامل الحاصل بين دروس المداخل ومنهجية استثماره ديداكتيكياً باعتماد المقاربة بالكفايات، وسنقدم لذلك مثالا من السنة أولى باكوريا:

<sup>22</sup> - المقصود هو عدم تحيين المذكرة 183 الخاصة بتقويم المادة في الثانوي الإعدادي، والمذكرة 142-01 الخاصة بالثانوي التأهيلي. لكن والمجلة ماثلة للطبع أصدرها الوزارة المذكرات الخاصة بالتقويم.

تركية	اقتداء	استجابة	قسط	حكمة
2	سورة يوسف			
3	الإيمان الغيب			
4	صلح الحديبية وفتح مكة: دروس وعبر			
5		فقه الأسرة: الزواج: الأحكام المقاصد		
6		حق الله: الوفاء بالأمانة والمسؤولية		
7				الكفاءة والاستحقاق أساس التكليف
8	تقويم ودعم ( فرض كتابي)			

من الملاحظات التي يمكن تسجيلها بهذا الجزء من المنهاج، والذي يستغرق الاشتغال عليه نصف أسدس:

ما اسم هذا الجزء من البرنامج الدراسي؟

وأي نموذج من نماذج الهندسة المنهجية يندرج تحته؟ (وحدة - درس - مجزوءة ...؟)

هل يمكن - انسجاما مع المقاربة بالكفايات - صياغة وضعية تضم مفردات هذا الجزء من البرنامج؟

إذا كان التكامل والدمج من سمات هذا المنهاج، فأين محطاته؟<sup>23</sup>

<sup>23</sup> - مباشرة بعد درس الحكمة يأتي الفرض الكتابي، وكان من الأولى تخصيص أسبوع للدمج؛ خصوصا وأن مدخل الحكمة لا يتأتى تحقيق ذلك فيه لأن المنهاج خصه بدرس مستقل له أهدافه.

### خلاصات:

- في نهاية هذه الدراسة التي توخينا فيها دراسة موضوعية لهذا المنهاج، وباستحضار الرؤية الاستراتيجية ومرجعياتها، يمكن أن نسجل الخلاصات الآتية:
- قرار "مراجعة منهاج التربية الإسلامية" باعتباره قرارا تربويا لم يحترم مقتضيات الرؤية الاستراتيجية ولا مرجعياتها؛
  - إنجاز مراجعة للمنهاج يقتضي دراسة علمية وتعميمها والتشاور بشأنها مع المدرسين والمؤطرين اعتبارا لمبدأ العلمية والمقاربة التشاركية التي تبنتها الرؤية الاستراتيجية؛
  - غياب مرحلة للتجريب حرم المنظومة من تجاوز بعض النقائص التي قد تسجل على المنهاج قبل اعتماده؛
  - مراجعة المنهاج كانت تقتضي استكمال جميع وثائقه (التوجيهات التربوية، مذكرات التقويم، الأطر المرجعية للامتحانات الإشرافية ...)، وإصدار الكتب المدرسية قبل حلول الموسم الدراسي، وتكوين الأساتذة على الاشتغال بهذا المنهاج وفق فلسفته التي بني عليها؛
  - حاولت المراجعة أن تتجاوز بعض الاختلالات التي رصدت في المنهاج السابق؛
  - تضمن المنهاج الحالي بعض الثغرات على مستوى الهندسة المنهجية وانسجامها مع مرجعيات المنظومة التعليمية، خصوصا مع تغييب نظام الوحدات في الثانوي التأهيلي والإعدادي؛
  - لم يوفر المنهاج الحالي - بخلاف المنهاج السابق - مجالا لتنزيل المقاربة بالكفايات والتي يمكن أن تسجل بالأساس في العمل بالوضعيات المشكلة، وتحقيق دمج للتعليمات، وتكامل بين المفردات في بناء كفايات المادة.